

(التعريف والنقد)

شرح المقدمة الجزولية الكبير

لأبي علي الشَّلُوْبِين

مأمون الصاغرجي

الجزولي مقدمة مختصرة في النحو ، الفهار أبو موسى الجزوبي عيسى بن عبد العزيز بن يلليخت بن عيسى البربرى المراكشى المتوفى سنة ٦٠٧ هـ ، تكلم فيها على أبواب العربية ليضبط قوانينها ، ويقيّد مسائلها ، ويجعل أصولها بعبارة موجزة يسهل على الطالب حفظها وتدبر معاناتها ؛ قال ابن خلkan عنها (وفيات الأعيان ٤٨٨/٣) : « ولقد أتى فيها بالعجبائب ، وهي في غاية الإيجاز ، مع الاشتغال على شيء كثير من النحو ، ولم يسبق إلى مثلها » .

وأطلق على هذه المقدمة أسماء عده إيزاناً بأهميتها وشهرتها ؛ فسُميت بالقانون والمقدمة والإملاء والكراس والجزولي وغير ذلك^(١) .

ولما كانت هذه المقدمة موجزة العبارة ، دقيقة المعنى ، شديدة التركيز كان أسلوب الجزوبي فيها صعباً يلفه الغموض ، فيه قدر كبير من اصطلاحات المناطقة ، فأولع بها النحاة من بين شارح ومحض وناظم ، وكثرت شروحها ، إذ بلغ عددها زهاء ثلاثة شرحاً ، نذكر من شراحها :

(١) انظر شرح المقدمة ٥١/١ .



مؤلفها الجزوئي نفسه ، وابن معطي (ت ٦٢٨هـ) والشريشى (ت ٦٤٠هـ) وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) والأبذى (ت ٦٨٠هـ) والشلوبين (ت ٦٤٥هـ) وغيرهم .

بعض هذه الشروح موجود لا يزال مخطوطاً أو قيد التحقيق ، وبعضها الآخر مفقود له ذكر في بطون الكتب^(١) .

وقد امتاز من بين هذه الشروح شرح أبي علي الشلوبين عمر بن محمد المتوفى سنة ٦٤٥هـ – الذي نعرفه في هذه السطور – بالدقة والعمق والغوص على المعاني وتحليلها تحليلاً واسعاً .

والشلوبين والشلوبيني : لقب أبي علي ونسبته ، واحتُلف فيما : هل نسبته إلى شلوبينة بل إلى ساحل غرناطة ؟ أم هو لقب معناه بلسان روم الأندلس : الأبيض الأشقر^(٢) ؟ لقد رجح المحقق هذا الأخير لعدة أسباب ذكرها في مقدمته للشرح^(٣) .

لقد توفر على إخراج هذا الشرح وتحقيقه الدكتور تركي بن سهو العتيبي فاختاره ليكون موضوع دراسة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، وقد اعتمد فيه على ثلاثة نسخ مخطوطة من مكتبات تونس والمغرب وبرلين ؛ وقامت بنشره لأول مرة مكتبة الرشد في الرياض ، وطبع بمطبعة المانجي بالقاهرة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م في ثلاثة أجزاء .

(١) انظر شرح المقدمة ١/٦٩ - ٧٥ .

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٠٨ .

(٣) انظر شرح المقدمة ١/١١ - ١٣ .

بني المحقق عمله على ثلاثة أركان : الأول أطلق عليه اسم « الدراسة » (١٥٣ - ٩/١) وفيها تحدث عن الشارح أبي علي الشلوبين وسيرته وأثاره ، ثم تحدث بالتفصيل عن متن الجزولية وسبب تأليفها وشروحها وأثرها وقيمتها العلمية ، وأفرد فصلاً لتحليل الشرح الكبير للمقدمة (موضوع الكتاب) متحدثاً عن مصادره وشواهد ، و موقفه من المتقدمين ورأيه في إدخال علم المنطق في النحو ، وعناته بالعلة والقياس ، وبين اجتهاداته من حلال هذا الشرح ، ثم عرض إلى قيمة الكتاب العلمية والمزايا والماخذ التي أخذها عليه . وأفرد فصلاً آخر وزن فيه بين شرحين للمؤلف كبير وصغير ، كما وزن فيه بين شرح الجزولية للأبدي والشرح الكبير للمؤلف .

الركن الثاني : تحقيق النص والتعليق عليه ، وقد بين منهجه في المقدمة (١٥٥ / ١ - ١٨٧) والخطوطات التي اعتمدتها . وأنجز النص المحقق من ١٩١ / ١ حتى ١١٦٤ / ٣ .

الركن الثالث : الفهارس الفنية المتنوعة من ص ١١٦٥ حتى نهاية الكتاب ١٣٥٨ .

وأشار المحقق في مقدمته ص ٨ أن أبا علي الشلوبين لم يكن « يشرح متن الجزولية جمیعه ، بل كان يجتذب العبارة اجزاءً ، ولا يتناول بالشرح إلا ما يراه مهماً ، فيصطفي كلمةً من بين كلمات ، أو جملةً من بين فقرات » .

وقد أشار الأستاذ المشرف على الرسالة د. توفيق محمد سبع إلى ذلك أيضاً بقوله (ص ج) : « لم يكن يتناول المقدمة بالشرح جملة ، بل كان يتم فقط بالقضايا الكبيرة والمشكلات الصعبة ، فيوسعها تحليلًا وتعليقًا ، ويرُ مرّ الكرام على المسائل السهلة التي لا تحتاج في نظره إلى

توضيح ، ولذا كان يترك كثيراً من سطور المقدمة فلا يتناولها بشرح قليل ولا كثير ... » .

ويتناول الحق في أثناء تحليله لهذا الشرح طريقة المؤلف ، وكيف أنه يبتُّ نصوص الجزولية ، فلا يذكر منها إلا الموضع المراد من الشرح ، ورما يجترئ من فصلٍ كامل بعبارة واحدة ، ويقول في معرض حديثه عن الاحتمالات العقلية التي يوردها الشارح : « قد أكثر الشارح من الاحتمالات العقلية ، فهو يذكرها ويردُّ عليها ويزجها بعلم الكلام والمنطق ، مستفيداً من فقهه لقواعد اللغة ، نازعاً إلى تحليل الأحكام ، مما يجعل حديثه مشحوناً بالغلال لكلٌ ما يذكره »^(١) .

واسم أسلوب الشارح بالاستطراد والتطويل في كلٌ ما يناقشه ويتطرق إليه ، وهو يدرك هذه الإطالة ويدافع عنها إذ يقول : « وإنما احتجنا إلى الإطالة في تصحيح هذه العبارة وتکثير الاعتراضات فيها والانفصالات عنها ، لأن بعض الناس يظن أن العبارة الصحيحة في هذا إنما هي عبارة من يقول : ويفهمُ من لفظها أنه ماض أو ليس ماضياً ، لأنها لم تتعرض بشيء ... »^(٢) .

ومع ذلك فقد كان الشلوبين إماماً من أمم العربية ، يتمتع بمقدرة لغوية فائقة ، ونظرة دقيقة فاحصة ، يقول في أثناء حديثه عن جمع المذكر السالم (٥٦٧/٢) : « والسبب فيها خرج عن الأصل كما أعطاه كلامي فقد صار اختصار ذلك الكلام الذي أصلحتم به كلامي اختصاراً (افتعالاً من الخسran) لما خسر فيه من الفوائد التي ذكرناها » .

(١) انظر شرح المقدمة ٨١/١ .

(٢) انظر شرح المقدمة ٢١٥/١ .

هذا وقد أظهر المحقق قيمة الشرح العلمية الكبيرة التي يتمتع بها (١٣٢/١) بما حوى من جودة العلل ، وكثرة المناقشات والاعتراضات ، ودقة النظر ، والقياس للكثير من المسائل التي جعل منها نظائر لكثير من المسائل وجمع بينها في الأحكام . وذكر أيضاً المأخذ اللغوية والتوثيقية وسواها .

وقد وصف المحقق هذا الشرح (١٣٢/١) بقوله : « وأهم شيء يقال عن الكتاب : إنه أعمق شرح من شروح الجزوئية على الإطلاق ، وإن كان غيره قد تقدمه بكثرة الشواهد وإيراد آراء النحاة ، لكن أبا علي تقدمهم في جودة مناقشته لما يورده ، وقوة اعتراضاته فيما يعرضه » .

وإن الناظر في هذا الشرح لا يملك إلا أن يُثني على ما يُذَلِّل فيه من جهد واضح كل الوضوح ، من ضبط النصوص وتحريجها وربطها بكتب هذا الفن ؛ وكانت لي في الكتاب نظرة سريعة ، طالعتني فيها هناث بسيطة ، غارقة في بحر حسناته ، لا تغضُّ من عمل المحقق ، وربما لا تخفي على القارئ النبيه ، وإنما هي أشياء لا يكاد يخلو منها كتاب صنعه بشر ، وربما كان جلُّها يرجع إلى خطأ الطباعة ، أذكر فيها يأتي شيئاً منها لتسدرك في طبعة لاحقة إن شاء الله :

جاء في (٢٩٨/١) حاشية (١) قول الشاعر :

قلْ لوالِ غادرُّهُ بعْدَ بَيْنِ سَادِمًا نَادِمًا يَعْضُ الْيَدِينِ
 فقدْ ضَمَّ عَيْنَ الْمَضَارِعِ مِنْ « يَعْضُ » وَحْقُّهُ الْفَتْحُ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ
 تَعْبُ وَنَفْعٍ ، وَجَاءَ فِي التَّذْيِيلِ : ﴿ وَيَوْمَ يَعْضُ الظَّالِمُونَ عَلَى يَدِيهِ ﴾ [الفرقان : ٢٧] .

– ومثله جاء في (١١٦٣/٣) قوله :

ويقلن شَيْءٌ قَدْ عَلَا كَوْدَ كَبُرْتَ فَقَلْتَ : إِنَّهُ

كذا ضبط بضم الباء من (كترت) والصواب كسرها ، لأنَّ كَبِرَ
بضم الباء يأتي بمعنى عَظُم ، وليس مراداً هنا ، وأما (كَبِر) بكسر الباء
الموحدة فمعناه : طَعْنَ في السن ، وهو المراد . ولقد تكرر البيت بالخطأ
نفسه في السطر الثاني من حاشية ص ١١٦٢ .

– وجاء في (٢٢١/١) قول جرير :

تَمْرُونَ الْدِيَارَ وَلَنْ تَعْوِجُوا كَلَامَكُمْ عَلَيَّ إِذْنَ حَرَامُ
والمحفوظ من شعر جرير : « تَمْرُونَ الْدِيَارَ وَلَمْ تَعْوِجُوا ». ثُرِى هل
هذه رواية أم تصحيف ؟

– وجاء في (٤٧٨/٢) قول ابن عنمة الضبي :

أَرْدُدْ حَمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرْوَضَتْنَا إِذْنَ يُرَدَّ وَقِيدُ الْعِيرِ مَكْرُوبُ
كذا جاء « يُرَدَّ » بالرفع ، والصواب حسب الاستشهاد « يَرَدَ »
بالنصلب لأنَّ قوله : « أَرْدُدْ حَمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرْوَضَتْنَا » كلام تامٌ يستغني عما
بعده ، يعني أنَّ ما قبل « إذن » مستغنٍ عما بعدها وغير مفتقر إليه .

وثمة أخطاء في الضبط أدت إلى خلل في العروض ، من ذلك قول
أبي الأسود (٢٧٨:١) :

وَكَانَ سِيَانَ أَلَا يَسْرِحُوا نَعْمًاً أَوْ يَسْرِحُوهُ بَهَا وَاغْبَرُتُ السُّوحُ
والصواب فيه : « وَكَانَ سِيَانٌ » وتكرر الخطأ أيضاً في الحاشية (٣)
من الصفحة نفسها وهو قوله :

وَكَانَ مَثَلِينَ أَلَا يَسْرِحُوا نَعْمًاً حيث استرادت مواشيهما وتسريج
والصواب فيه : « وَكَانَ مَثَلِينَ .. ». .

— وجاء في (٨٠٥/٢) قول العماني :

تَخَالْ أَذْنِيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلْمَانًا مُحَرَّفَا
والصواب فيه : « أَذْنِيْهِ » .

— وقول الشاعر في أول سطر من الحاشية (٨٢٦/٢) :

أَوْحَشتَ مِنْ سُرُوبِ قَوْمِيْ تَعَارُ فَأَرَوْمَ فَشَابَةً فَالسَّتَّارُ
كَذَا بِتَنْوِينٍ « سُرُوبِ » والصواب فيه « سروبِ » حذف التنوين
وإِضافة .

— وقل العباس بن مرواس في (١٠٩٧/٣) الحاشية :

السَّلْمَ تَأْخُذُهُ مِنْهَا مَا رَضِيْتَ بِهِ وَالْحَرْبُ تُكْفِيكَ مِنْ أَنفَاسِهَا جُرَاحَ
والصواب في ضبطه :

السَّلْمَ تَأْخُذُهُ مِنْهَا مَا رَضِيْتَ بِهِ وَالْحَرْبُ تُكْفِيكَ مِنْ أَنفَاسِهَا جُرَاحَ

وَثُمَّ بَعْضُ أَنْخَطَاءِ إِمْلَائِيَّةِ مِنْ مَثَلِ قَوْلِ أَبِي زَيْدِ الطَّائِيِّ (٥١٩/٢) :

مِنْ يَكْذِنِي بَسْنِيٍّ^(١) كَنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَاجَةَ بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ
كَذَا ضُبِطَ وَكُتِبَتِ الْكَلْمَةُ بِهِمْزَةٍ عَلَى السَّطْرِ « بَسْنِيٍّ » .

والصواب في ضبطها وكتابتها « بِسَنْسَنِيٍّ » بِياءُنِّيَّةُ الْأَوَّلِ فَوْقَهَا شَدَّةٌ مَكْسُورَةٌ ،
وَالثَّانِيَةُ بِمَا يُسَمَّى كَرْسِيًّا لِلْهِمْزَةِ ، أَيْ يَاءُ مِنْ غَيْرِ نَقْطَةٍ وَفَوْقَهَا هِمْزَةٌ . انظر
قواعدِ الإِمْلَاءِ لِعَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ ص ٩ ، ٦٦ ، والمطالع النَّصَرِيَّة ص ٥٦ .

— وجاء في قول أبي الأسود في (٦٣٢/٢) للحاشية :

وَإِنْ اهْرَعْتَهُ قَدْ قَالَ فِي الْحَقِّ خُطْطَةً لِسْلَمَسْ تَصْدِيقَهَا بِبِيَانِهَا
كَذَا رَسَّتِ الْهِمْزَةُ عَلَى السَّطْرِ ، والصواب أَنْ تَكُونَ فَوْقَ الْأَلْفِ
« امْرَأً » . (انظر المصادر المذكورة آنفًا) .

- وجاء في (٧٩٩/٢) الشاهد :

كأن ظبية تعطوا إلى وارق السَّلْمَ
كذا « تعطوا » بزيادة ألف بعد الواو الأصلية في الفعل ، والصواب
حذفها .
وبعض الأخطاء المطبعية الطفيفة التي لا تخفي على القارئ أسردها
فيما يأتي :

الصواب	الخطأ	س	ص
يُخذلونني	حاشية (٣)	٢١٥	
لِحَوْلَةٍ	لَحَوْلَةٍ حاشية (٥)	٤٧٢	
تَرَبَّى	تَرَبَّى	٦٠١	
عَمِّي	عَمِّي	٦٠٣	
وَمَا صَاحِبٌ	وَمَا صَاحِبٌ	٨٩٩	
٥٥٦٢ - ٥٦٥٤ - ٥٦٤٥	صفحة الغلاف ٣		